المركزي يطلب من المصارف تمديد ساعات العمل وإحداث مكاتب متنقلة لفتح حسابات للطلاب

معاون مدير عام التسليف لـ«الوطن»: نعمل على الربط مع السورية للمدفوعات لإنجاز تطبيقات خاصة لتسديد الرسوم الجامعية

| عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن لـ«الوطن» أنه يتم العمل مع شركة السورية للمدفوعات لإنجاز الربط معها وإطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية وأهمها تطبيقات خاصة بفتح الحسابات الإلكترونية لطلاب الجامعات وتسديد رسومهم الكترونياً عبر هذه التطبيقات مبيناً أن المرحلة الحالية تقوم على إجراء اختبارات وبعدها الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، مضيفاً إنه ريثما يتم إنجاز هذا الربط مع السورية للمدفوعات يعمل التسليف على تقديم الخدمات المتاحة لديه للطلاب عبر فروعه، وخاصة الفرع الموجود ضمن حرم جامعة دمشق والذي يقدم العديد من الخدمات المصرفية للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية، وقد تم خلال الفترة الماضية استقبال الطلاب وتسديد الرسوم الجامعية المتعلقة بنظام التعليم الموازي والتعليم المفتوح.

وعن إمكانية رفع عدد العاملين في هذا الفرع تزامناً مع تسجيل الطلاب في الجامعات بين أن هذا الموضوع يحتاج الكثير من المعطيات ومنها تأمين التعويضات للعمل الإضافي وتأمين مركبات لنقل وإيصال العاملين إضافة لتأمين الكهرباء أو المحروقات لتشغيل المولدات لتأمين تشغيل الفروع، وبالنسبة لتأمين مكاتب مصرفية متنقلة بين أن ذلك يحتاج للعديد من المستلزمات الفنية والتقنية التي قد تفتقر لها المصارف في القطاع العام.

وكان مصرف سورية المركزي نشر عبر حسابه على التليغرام أنه إشارة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /١١٠٩/ تاريخ ٢٠٢٣/٧/٩، بخصوص التزام كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية باستيفاء الرسوم الدراسية للطلاب في المؤسسات التابعة لكل منها من خلال الحسابات المصرفية، وذلك اعتباراً من بداية العام الدراسي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤، والذي يأتي في إطار الإجراءات المتخذة بخصوص التوجه المتعلق بدعم النفاذ المالي وتشجيع إتمام جميع المعاملات المالية للجمهور من خلال المصارف العاملة أصولاً، ما من شأنه تعزيز الثقافة المصرفية وتخفيف المخاطر المرتبطة بتلك المعاملات لأدنى حد ممكن؛ وبناء على ذلك يشير مصرف سورية المركزي إلى أنه قام باتخاذ الإجراءات اللازمة، وفق اختصاصه بالرقابة على القطاع المصرفي السوري، في إطار تطبيق أحكام القرار المذكور وذلك فيما يتعلّق بالجوانب التي تخص العمل المصرفي وتذليل جميع الصعوبات التي تعيق الوصول للهدف المنشود من صدوره، حيث تم العمل على مخاطبة كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية، بخصوص طلب إعلام الفئة المستهدفة من القرار أعلاه، وفق الاختصاص، حول ضرورة البدء بإجراءات فتح الحسابات المصرفية لزوم استيفاء الرسوم الدراسية للعام الدراسي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤، تجنباً لأي حالات ازدحام على المؤسسات المصرفية، مع ترك الخيار للطلاب في اللجوء إلى أي من المؤسسات المالية المصرفية العاملة لفتح تلك الحسابات لديها، بما فيها مصارف التمويل الأصغر، وإصدار القرار رقم /٢٢٩/م. ن تاريخ ٢٠٢٣/٨/٦ المتضمن منح الموافقة المسبقة على قيام كل من المصارف الخاصة ومصارف التمويل الأصغر العاملة في البلاد، بالعمل لساعات إضافية على ساعات العمل المعتادة، وكذلك السماح بافتتاح المنافذ المصرفية العائدة لها أيام الجمعة و/ أو السبت من كل أسبوع، لأغراض تطبيق القرار ١١٠٩، كذلك أصدر القرار رقم /٢١٥/م. ن تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٣ المتضمن السماح للمصارف العاملة الخاصة والعامة بإحداث «مكاتب مصرفية متنقلة» (عبارة عن مركبات تقدم عدداً من الخدمات المصرفية بما فيها خدمة فتح الحسابات)، علماً أنه يحق لمصارف التمويل الأصغر إحداث مثل هذه المكاتب أساساً وذلك بموجب القرار رقم (٦٢/م. ن) لعام ٢٠٢١.

تفاوت أسعار المنتجات ذاتها يصل إلى ٥٠ بالمئة

أصحاب محال لـ«الوطن»: نرفع الأسعار لأننا سنشتري البضائع الجديدة بأسعار أعلى

طيفور لـ«الوطن»: البضائع الجديدة ستكون أرخص وعلينا أن نحارب التضخم

| نور هيفا

اشتكى مواطنون لـ«الوطن» من تغير وضع السوق بين ليلة وضحاها فالمنتجات ذاتها وخاصة الملابس التي ما تزال ذاتها معلقة في الواجهات لكن فجأة ارتفع سعرها لما يقارب الضعف، وإن كان اقتراب افتتاح المدارس هو السبب في ارتفاع الأسعار، فما حجة فروق الأسعار لذات المواد بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمئة أحياناً، وبين محلين متجاورين.

أصحاب بعض المحال التجارية بروا التفاوت في الأسعار بالارتفاعات المتوقعة للأسعار يومياً، فمثلاً ثمن السلعة القديم اليوم سيتضاعف لدى شراء بضائع جديدة، بالتالي عليهم رفع أسعار المواد لإمكانية شراء أخرى بديلة، في حين يعتمد بعض الباعة ذات الأسعار القديمة لضمان حركة الشراء وعدم كساد البضائع.

الصناعي عاطف طيفور أكد أنه لا حجة لرفع الأسعار في الأسواق بهذا الشكل، موضحاً في تصريح خاص «للوطن»، أن القرار الجديد الخاص بالمنصة سيضمن الاستقرار بالتوريدات وخاصة المواد الأولية الداخلة في صناعة هذه المنتجات، واليوم على سبيل المثال تم إدخال الخيوط في المنصة وتم تحديد الوقت وبات كل شيء واضحاً، هذا سينعكس إيجاباً على التوريدات بالتالي سيدفع السوق للاستقرار، وأن أي حجة شراء البضائع الجديدة ما عادت صحيحة، لأنها ستكون أرخص من القديمة.

وضرب طيفور صناعة الألبسة مثلاً، إذ لا تأثير لسعر المحروقات فيها كصناعة، بل بصناعة الأصبغة التي تشكل (٢-٥) بالمئة من تكاليف المنتج، وفيما يخص أجور النقل على افتراض وجود الورش في المناطق الصناعية، فمن غير المنطقي رفع سعر المنتج ثلاثة أضعاف، فتأثيره في سعر المنتج لا يتجاوز ٥ بالمئة، وبالعودة للمحروقات، علينا ألا ننسى أن معظم المناطق الصناعية تعمل بخطوط كهرباء صناعية مدعومة، لذا لا يجوز رفع سعر المنتج مئة بالمئة بل بنسبة لا تتجاوز (١٠-٢٠) بالمئة فقط، وبالنسبة لسعر الصرف، فإن ارتفع ٣٠ بالمئة يجب أن تكون الزيادة على المادة الأولية المستوردة وليس المادة المنتجة.

وقال طيفور: إن العلم يقول بوجوب مكافحة التضخم أكثر من سعر الصرف، لكن اليوم كل التوجه وكل التجار والصناعيين والخبراء يتحدثون عن سعر الصرف وليس التضخم والأولى هو مكافحة التضخم لأنها تخفض الأسعار، وارتفاع التضخم سيبخر أي زيادة حاصلة على الأجور والرواتب، لافتاً إلى أن جميع الدول تسعى لتخفيض عملتها الوطنية نسبياً عن القيمة الواقعية لرفع نسبة الصادرات وتخفيض التكاليف لدعم ورفع نسبة الإنتاج، ولكن عندما ترتفع نسبة التضخم فالجميع يعلن استنفاراً اقتصادياً للمكافحة الفورية، كما أن الأغلبية تنتقد السياسة المالية والنقدية، والنادر من يفصل بين مهام كل منها وخاصة في مجال مكافحة التضخم (والتي تعني باختصار القدرة الشرائية للمواطن، وفي مجال تنمية الناتج الإجمالي (والتي تعني نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العام).

وبين طيفور أن السياسة النقدية وسيلة لمكافحة التضخم الناتج عن (ارتفاع نسبة الطلب)، وأهم بنودها: رفع أسعار الفائدة، تخفيض نسبة التداول النقدي، ضبط السيولة بالمصارف، ترشيد الاستهلاك، الخ.. ، كما أن السياسة المالية وسيلة لمكافحة التضخم الناتج عن (ارتفاع التكاليف)، وأهم بنودها: دعم الفائدة والتسهيلات المصرفية، تخفيض ودعم المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، الطاقة، المحروقات، الضرائب، الرسوم الجمركية، والخ.. ، والتضارب وعدم التوازن بين السياسة المالية والنقدية نهايته ركود تضخمي وهو تصنيف أكبر الكوارث الاقتصادية، ولا بد من فصل معادلات السياسة المالية عن السياسة النقدية، فهي معادلات عكسية ومتضاربة.

ما تأثير التغيرات المناخية على الزراعة؟

أبو حمود لـ«الوطن»: موجة الحر لم يكن تأثيرها كبيراً على المزروعات كما يشاع

سورية ثاني أكثر دول المنطقة تأثراً بارتفاع درجات الحرارة

| جلنار العلي

كشف مدير صندوق التخفيف من آثار الكوارث والجفاف محمد أبو حمود في تصريح لـ«الوطن» أن موجة الحر التي شهدتها البلاد لم يكن تأثيرها كبيراً على المزروعات كما يشاع، وحسب التقارير الأولية التي وصلت إلى وزارة الزراعة، فقد تأثرت بعض المحاصيل العلفية وأشجار التفاح في منطقة كسب شمال اللاذقية، والحمضيات بالجفاف، والخبار نتيجة هطل البرد في منطقة سعسع، علماً أن ذلك يعد ظاهرة غريبة في شهر آب، إلا أنها نتجت عن تبعات ارتفاع درجات الحرارة، ولكن قطاع الدواجن يعد من أكثر القطاعات تضرراً بالموجة الحرارية وخاصة في محافظة طرطوس، إذ يوجد بعض المداجن التي نفق فيها نحو ٢٨٠٣ طيور، كما يوجد حالات إجهاد حراري في محافظة حلب على الدواجن والأبقار ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية، ولكن اللجان إلى الآن لم تستقبل أي طلب من هذه المحافظة، كذلك الأمر في درعا، أما في ريف حماة فقد شهدت بعض خلايا النحل أضراراً من ناحية ذوبان الشمع، ولكن لم يكن هناك فقدان في طوائف النحل، إضافة إلى حدوث أضرار في ألواح الطاقة الشمسية المستخدمة بعمليات الري بالمزارع.

ولفت إلى أنه من الصعب حالياً تقدير نسب الأضرار في جميع المناطق على اعتبار أن اللجان ما زالت في بداية عملها باستقبال طلبات كشف الأضرار من الفلاحين، وفي حال ثبتت الأضرار ستكون التعويضات حسب نسبة الضرر التي تقسم على ثلاث شرائح، الأولى تتراوح بين ٥١-٦٩ بالمئة فيكون التعويض ٥ بالمئة من تكلفة الإنتاج للدونم الواحد، أما الشريحة الثانية فتتراوح بين ٧٠-٨٩ بالمئة وتكون نسبة التعويض ٧ بالمئة، أما الشريحة الأخيرة فتكون نسبة الضرر فيها ٩٠ بالمئة فما فوق ليتم التعويض بـ١٠ بالمئة، ويتم صرف التعويضات خلال مدة تصل إلى شهرين ونصف.

ومن جهة أخرى، أوضح أبو حمود أن الصندوق ليس معنياً بالتعويض المادي عن الأضرار والكوارث البيئية فحسب، وإنما وضع منهجيات للاستعداد للكوارث والتخفيف من نتائجها، وهذا الأمر معمول به أيضاً في المنظمات المعنية بالمناخ التي كانت تعمل بالبداية على جانب الإغاثة فقط لتدرك فيما بعد أن ذلك تكلفته عالية جداً من دون جدوى، لذا اتجهت إلى الاستعداد للكوارث والتنبؤ بها لتحقيق سرعة الاستجابة وتخفيف الأضرار وذلك لتخفيض تكلفة التعافي ما بعد الكارثة، لذا فإن الصندوق يعمل على ذلك من خلال وحدة الإنذار المبكر عن الكوارث الطبيعية وهناك سعي لتحديثها، ويجري العمل من خلال الحصول على البيانات المناخية (معدل الهطول المطري، درجات الحرارة الصغرى والعظمى، منسوب السدود) من الجهات المعنية والاطلاع على المسح الاجتماعي للأسر المنتشرة في البادية لمعرفة توافر المياه والغذاء والوضع الاقتصادي، لإدخال كل ذلك على قاعدة البيانات الخام لتصدير تقارير ومخططات بيانية وخرائط مناخية لمعاينة حالة الجفاف وصحة الغطاء النباتي والأبلة على الحالة المناخية، لوضع تصور كامل عن المناخ ووضع الجفاف، ويتم رفع ذلك إلى أصحاب القرار للتوجه إلى المناطق الأكثر تأثراً وهشاشة، وإلى مديرية الإرشاد الزراعي.

وفي السياق، بيّن أبو حمود أن هذا العام يعد من أكثر الأعوام ارتفاعاً بدرجات الحرارة لفترات ممتدة، فقد حدث منذ عام ٢٠٢٠ نوع من التطرف المناخي والتغيرات المناخية الكبيرة مقارنة بالسنوات السابقة ما أدى إلى آثار سلبية على الطقس والغابات وانحسار الغطاء النباتي، لافتاً إلى أن هذه الحالة تعد غريبة وستمتد لسنوات قادمة في حال لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة على المستوى الوطني والإقليمي، إذ يجب أن تتحرك عدة دول على اعتبار أن التأثير المناخي عابر للحدود ولا يرتبط بإجراءات دولة واحدة فقط.

وأكد مدير الصندوق أنه على مدى خمسين عاماً، كانت المنطقة تشهد حالة جفاف قصوى وكارثية كل عشر سنوات، أما مؤخراً خلال السنوات العشر الأخيرة فقد أصبحت هذه الحالة تتكرر كل ثلاث سنوات مرة وبشدة أعلى، وذلك نتيجة للتغير المناخي، لافتاً إلى أن أكثر الدول تأثراً بالقبة الحرارية التي حصلت حالياً هي العراق ثم سورية فالأردن.

وأضاف: «على المستوى المحلي، اتخذت وزارة الزراعة الكثير من الإجراءات في هذا الجانب منذ نحو الثلاث سنوات، منها حملات التشجير لتوسيع الغطاء النباتي، والتحريج لمعالجة آثار الحرائق ولكن نتائج ذلك كانت عكسية بسبب ارتفاع حدة التغير المناخي، كما تم إجراء ورشة عمل من البحوث الزراعية وتم إطلاق أربعة أصناف من القمح مقاومة للجفاف في خطوات متسارعة، مع التوجيه بالقيام بأبحاث علمية على المحاصيل الزراعية لاستنباط بعض الأصناف الأقل تأثراً والأكثر مقاومة للجفاف، وخاصة أننا حالياً بخطوات متسارعة نحو العجز المائي والانخفاض بمخزون المياه من السدود وقلة الهطل المطري وارتفاع درجات الحرارة»، مشيراً إلى أنه في حال تم وضع رزنامة جديدة للزراعة وفق الظروف المناخية الجديدة ومواصفات المناخ الخاص بكل منطقة، واختيار كل صنف بشكل مناسب، فمن الممكن تخفيف الأضرار.

وعلى المستوى الدولي، أكد أبو حمود أن سورية متعاونة جداً مع الدول الأخرى في هذا الجانب، كما يوجد منظمات دولية فاعلة في ذلك وتحذر من خطورة الارتفاع غير الطبيعي في درجات الحرارة، إذ ستتأثر كل دول العالم بموجات الجفاف التي ستجتاح أوروبا، وهناك تصورات بحدوث ارتفاع كبير في درجات الحرارة بحلول عام ٢٠٣٠، وهذا الأمر يعد كارثياً من ناحية حدوث فيضانات وغرق لبعض المدن، لافتاً إلى أنه في قمة المناخ الأخيرة التي عقدت في شرم الشيخ العام الماضي تم الحديث عن أضرار انبعاث الغازات وارتفاع درجات الحرارة على البيئة والصحة، وكان هناك إدراك بأن الزراعة هي الجزء الأكثر تأثراً بذلك لكونها تعد صماماً للأمن الغذائي للسكان الذي يعد مهدداً بشكل كامل، لذا يوجد توجه لدمج البيئة بالزراعة، وقد طرحت الأمم المتحدة عدة مشاريع عن طريق بعض المنظمات للتوسع بزراعة الغطاء النباتي والجهوزية لتشكيل وحدات وغرف عمليات لمواجهة الكوارث الطبيعية.

Reference: SY-AL-00228

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

Subject: *Tender Framework Agreement for Maintenance of the Sewage System in Aleppo and Idlib Governorates.*

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in ***1979***, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water, and sanitation.

Tender Reference Number: SY-AL-00228

Tender Framework Agreement for Maintenance of the Sewage System in Aleppo and Idlib Governorates.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** through email, ***by sending an email to the following address*** procurement@sy.acfspain.org with a formal request for obtaining the tendering dossier mentioning tender reference number to send tender documents ***by Email***, starting from ***August 22nd till September 12th ,2023 between 9:00 AM and 4:00 PM.***

Address: Al-Mohafaza, in front of Lawyers Syndicate, Aleppo City, Syrian Arab Republic.
Tel: +963 945 444 316
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Submission of Offers by Hand on:	***September 12th, 2023, before 04:00 PM.***
Payment Method	***Bank Transfer***
Currency:	***Syrian Pounds***

ACTION AGAINST HUNGER

Reference: SY-AL-00228

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

الموضوع: مناقصة ضمن اتفاقية إطارية لصيانة نظام الصرف الصحي في محافظات حلب وإدلب

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام ***1979***. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في ***منظمة مكافحة الجوع (AAH)*** للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية، والأمن الغذائي، والمياه، والاصحاح.

الرقم المرجعي للمناقصة: SY-AL-00228

مناقصة ضمن اتفاقية إطارية لصيانة نظام الصرف الصحي في محافظات حلب وإدلب

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية ***من منظمة مكافحة الجوع*** وذلك ***بإرسالهم طلب رسمي لوثائق وأوراق المناقصة وذلك على ايميل المنظمة*** procurement@sy.acfspain.org مع ذكر رقم مرجع المناقصة ليتم ارسال وثائق المناقصة ***بالبريد الالكتروني***، ابتداءً من تاريخ: ***22 من شهر آب ولغاية 12 من شهر أيلول 2023، من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً.***

العنوان: المحافظة، أمام نقابة المحامين، مدينة حلب، الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 963-945-444-316+
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

موعد ارسال العروض باليد بتاريخ:	***12 أيلول 2023، قبل الساعة 4:00 عصراً***
طريقة الدفع:	***تحويل بنكي***
العملة:	***الليرة السورية***

ACTION AGAINST HUNGER